

- ٢ - تدعو البلدان النامية الى أن تواصل اشتراكها بنشاط في التحضير للمؤتمر وأن تعتمد ، تحقيقاً لهذه الغاية ، الى تكثيف أنشطة جهات الوصل الحكومية ، وإنشاء لجان للتحضير على الصعيد الوطني أو هيئات أخرى ، حسب مقتضى الحال ، وأن تنظم اشتراك المنظمات المهنية التقنية والطوعية وغيرها في جميع مراحل العطية التحضيرية والمؤتمر ؛
- ٤ - تدعو البلدان المتقدمة النمو الى أن تواصل اشتراكها بنشاط في التحضير للمؤتمر وخاصة بأن تعين ، في مجال تقديم الحونة الانمائية والتعاون التدابير التي من شأنها تعزيز وتدعيم برامج وشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛
- ٥ - تحث جميع البلدان والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز برامجها الاعلامية المتعلقة بالمؤتمر بغية خلق وهي بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛
- ٦ - تترجع من الأمين العام للمؤتمر ان يحيل هذا القرار الى حكومات الدول الأعضاء وأن يطلب اليها توفير المعلومات للجنة التحضيرية للمؤتمر ، قبل دورتها الثالثة ، عن التدابير المتخذة بشأن تدعيم أو تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٢ الى ٥ أعلاه ؛
- ٧ - تترجع من الوكالات المشتركة والمنظمة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، أن تواصل ايلاء أولوية للاشتراك في التحضير للمؤتمر ، وأن تستخدم خبرتها الواسعة في مجال التعاون التقني في مساهمتها ، في اطار لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمؤتمر ، في اعداد الوثائق ذات الصلة وخطة العمل ، وأن تضمن اشتغال مواردها الاعلامية على موضوعات من أهداف التحضير للمؤتمر وحالة التحضير الراهنة ؛
- ٨ - تترجع من جميع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة أن تعمل بنشاط على مساعدة البلدان النامية والمطمين المدعوين الى المؤتمر ، والشار المهتم في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة ٣ من قرارها ١٧٩/٢١ ، في التحضير للمؤتمر .

الجلسة العامة ١٠٧  
١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧

١٨٥ / ٢٢ - برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية

### ان الجمعية العامة

از تشير الى قرارها ٣٢٣٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٢٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ اللذين يتناولان ، في جملة أمور ، الجهود الرامية الى مواجهة المشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، واز تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ ايار / مايو ١٩٧٦ .

مايو ١٩٧٦ (١٦٠) هـ الذي أوصى فيه باتخاذ سلسلة من التدابير الخاصة بمعالجة البلدان  
نوا والاعتمادات المحددة لصالح البلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ؛

وأن تشير كذلك إلى قرارها ١٥٦/٢١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ الذي  
دعت فيه الأمين العام إلى أن يقدم ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً مرحلياً عن  
تنفيذ الاعمال المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

وأن تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢٦ (د - ٦٢) المؤرخ في  
٤ آب/ أغسطس ١٩٧٧ الذي أوصى فيه المجلس بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الثانية  
والثلاثين إلى دراسة التقرير المرحلي للأمين العام دراسة وافية بغية البحث في توجيه مزيد من  
الاهتمام لضرورة اتخاذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

وأن تدرك ان العوائق الخاصة التي تعوق التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان الجزرية  
النامية ، وخاصة ما تواجهه من صعوبات في مجال النقل والواصلات ، ومنها من مراكز الأسواق  
وصغر حجم اقتصاداتها وأسواقها ، وقلة ما حصلت به من موارد ، واعتمادها الشديد على عدد  
قليل من السلع الأساسية في حاصلاتها من العملات الأجنبية ، كلها أمور تدعو إلى الاهتمام المستمر  
من جانب الحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة ؛

واعتقاداً منها بأن اتخاذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية تكون مكملة  
للتدابير العامة المنطبقة على جميع البلدان النامية هو أمر مطلوب لمواجهة هذه العوائق الخاصة ؛

١ - تحيط طياً بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاعمال المحددة  
لصالح البلدان الجزرية النامية (١٦١) وترحب بالهندسة التدابير المحددة الواردة فيه ؛

٢ - ترحب ، وبوجه خاص ، بالأنشطة التي يخطط بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة  
والتنمية ، بما في ذلك إنشاء وحدة في أمانة المؤتمر مخصصة بمشاكل أقل البلدان نمواً والبلدان  
النامية غير الساحلية والجزرية ؛

٣ - ترحب كذلك بالتقدم الذي حقته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذها  
لبرنامج المساعدة التقنية الخاص بالبلدان الجزرية النامية ؛

٤ - تحث جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل ، كل في مجال  
اختصاصها تعيين وتنفيذ اجراءات محددة مناسبة لصالح البلدان الجزرية النامية وفقاً للتوصيات

(١٦٠) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد  
الأول ، التقرير والقرارات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.76.II.D.10 والتصويب ) ، الجزء  
الأول ، الرقم ألف .

الوارد في القرار ٩٨ (د - ٤) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولا سيما منها الاجراءات المتعلقة بمجالات النقل والواصلات ، والتجارة والسياسات التجارية ، والتصنيع ، والسياحة ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البحرية والمفجرة ، وتدقيق الموارد الخارجية ، وحماية البيئة ، ومواجهة الكوارث الطبيعية ؛

٥ - تحت كذلك مظللمات الأمم المتحدة المعنية ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية ، على اية اهتمام لبرامج التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية ؛

٦ - تدعو الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو ، الى أن تعمل ، في جهودها الثنائية والاقليمية من أجل التنمية ، وفي المفاوضات ذات الصلة التي تستهدف تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الى مراعاة الكامة للمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛

٧ - تقرير أن تبقى قيد الاستعراض كل تقدم في تنفيذ هذا القرار ، وترجع من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، للنظر ، تحليلاً قطاعياً للاجراءات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ، ومقترحات جديدة للنظر فيها ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مناقشة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لهذه المسألة في دورته الخامسة.

#### الجلسة العامة ١٠٧

١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١٨٦/٣٢ - تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، ودومينيكا ،

وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس ،

وانغيلا ، سانت لوسيا

#### ان الجمعية العامة

ان تشير الى مقرها ٤١٣/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، والذي أرجأت بحوجه الى دورتها الثالثة والثلاثين النظر في مسألة أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، سانت لوسيا (١٦٢) ،

وادرأكا منها للمشاكل الخاصة التي تواجهها أنتيغوا ودومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - انغيلا سانت لوسيا من حيث الحجم الاقليمي ، والواقع الجغرافي ، ومحدودية الموارد الاقتصادية ، وكذلك ما يترتب على المشاكل الاقتصادية والمالية التي نشأت مؤخراً على الصعيد العالمي من آثار بالغة الضرر باقتصاداتها ،